المرجعية الدينية الوطنية للخطاب المسجدي بين التأصيل التاريخي والواقع المعاصر

أ. بودالية تواتية جامعة معسكر
أ. سوالمية نورية جامعة معسكر

في افتتاحية العدد السادس من رسالة المسجد قال وزير الشؤون الدينية: " عندما تدافع " رسالة المسجد"عن مرجعية العمل الديني في الجزائر فإنها تدافع عن ذلك الموروث المشترك المتمثل في الاختيارات الأساسية التي توطأ عليها المجتمع الجزائري منذ قرون خلت. والتي تمثل إجابات عن مسائل خلافية أساسية رسمت كل إجابة منها ملمح التدين في بقعة من بقع الدنيا، باعتبار القاعدة الذهبية التي تقول" لا ينكر تغير الأحكام بتغير الزمان". هذه المرجعية يجب أن يراعيها كل موظفي الفضاء الديني في الجزائر، وأن تحترمها كل هيئات المجتمع الأخرى، وأن يستمد منها الإمام والمرشدة الدينية ومعلم القرآن الكريم، والمؤذن.... وأن يستمدوا جميعا من هذه المرجعية الخلفية المنهجية للعمل الديني في الجزائر"[1].

وانطلاقا من هذه الفكرة كانت إشكالية هذا البحث تتمحور حول طبيعة المرجعية للخطاب المسجدي، وهل الخطاب المسجدي في الجزائر يعتمد في ممارسة وجوده على مرجعية دينية وطنية، وهل تتماشى هذه المرجعية مع المنحى الحضاري المعاصر لواقع الجزائر؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات ينبغي أن نحدد:

1- مفهوم الخطاب الديني والمرجعية الدينية.
2- المرجعية الدينية الوطنية للخطاب المسجدي: المرجعية العقدية والفقهية في التراث الإسلامي للجزائر.
3- واقع الخطاب المسجدي في الجزائر.

1)- أبو عبد الله غلام الله، "معالم مرجعيتنا الدينية"، رسالة المسجد، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، العدد6، جوان2009، ص3.

أولا: الخطاب الديني في الوضع اللغوي والاصطلاحي

الخطاب الديني هوكلام الله تعالى للنّاس أجمعين، من خلال الدعوة التي حملها كتابه الكريم، بقوله عز وجل: ﴿**ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوأَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوأَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ**﴾[1]، كما أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بتبليغ الدين ومخاطبة النّاس بما يفهمونه وما تقبله عقولهم وليس بما يعجزون عن فهمه وإدراكه، ومن وسائل التبليغ مخاطبة المبلغين. حيث يقول عز وجل: (**وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوالْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**)[2]. فمن الطبيعي أن يكون الخطاب هوالوسيلة المثلى لتبليغ الرسالة المحمدية.

1 – الخطاب لغة

ورد عند ابن منظور في لسان العرب كلمة الخطاب بمعنى الكلام، أوما يتصل بالكلام. والخطاب والمخاطبة تعني مراجعة الكلام، ومنه الخطبة وهي عند العرب الكلام المنثور المسجع[3].

2– الخطاب في الاصطلاح

- هوكل كلام تجاوز الجملة سواء كان مكتوبا أوملفوظا[4].
- ميز الباحث المغربي علي أومليل بين نوعين من الخطاب: "خطابا يحمل أمرا مقدسا شرعيا أوخبرا من السماء تصديقه أمر، وخطابا يخبر عن الواقعيات من عالم الطبيعة، ولكل خطاب مقياس للصدق تبعا للعالم الذي يحيل إليه عالم الغيب أوعالم الطبيعة"[5].
- عرفه لاند: "الخطاب هوالتعبير عن الفكر وتطوره بواسطة متتالية من الكلمات والقضايا المتسلسلة المترابطة"[6].

---

1)- سورة النحل ، الآية125.

2) – سورة إبراهيم، الآية 4 .

3)- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (د.ت)، ج1، ص360.

4)- سعد البازعي وميجان الرويلي، دليل الناقد العربي، المركز الثقافي العربي، ط2، 2000، ص99.

5)- علي أومليل، الخطاب التاريخي، دراسة لمنهجية ابن خلدون، مطبعة النجاح، دار البيضاء، ط1،1984، ص42.

6) -Lalande,Vocabulaire, technique et critiques de la philosophie, Parie, Presses de France, 1996,PP277-278

– أما الخطاب الديني فهوالبيان الذي يوجه باسم الإسلام إلى النّاس مسلمين وغير مسلمين لدعوتهم إلى الإسلام أوتعليمه لهم أوتربيتهم عليه عقيدة وشريعة، عبادة ومعاملة، فكرا وسلوكا، لشرح موقف الإسلام من قضايا الحياة والإنسان والعالم فرديا أواجتماعيا روحيا أوماديا نظرية أوعملية[1].

ويتخذ الخطاب أساليب شتى قديمة وحديثة: من الخطبة والمحاضرة والدرس والحديث والمقالة والرسالة والكتاب والندوة والبحث الميداني والتحقيق الصحفي، والبرنامج الإذاعي والتلفزيوني[2]. وسنقتصر في بحثنا هذا على الخطاب المسجدي.

3– الخطاب المسجدي

تستدعي الدعوة الإسلامية إلى ألسنة قوالة من أهل الإسلام لتأييده ونصره، ونشر تعاليمه ومبادئه على أحسن وجه وأكمل حال، فإنّ مخاطبة الحشود والجماعات تحدث في صفة متكررة في الجمع والأعياد، ولعل من أوائل أنواع الخطابة في الإسلام ما صدع به الرسول عليه السلام بين ظهراني قريش[3] بعدما أنزل الله عليه قوله تعالى ﴿**وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ**﴾[4].

وبعد فرض صلاة الجمعة وخطبتها أصبحت صلة النبي صلى الله عليه وسلم بجمهور النّاس تتكرر نهاية كل أسبوع، مما أضفى على الخطبة شيئا من الأهمية والمكانة، لأنّها منبر التوجيه والإرشاد فضلا عن الأعياد والمناسبات العامة كالكسوف والاستسقاء، ثم ورثها عنه الخلفاء الراشدون[5]. واتسعت بمرور الزمن حتى حتى أصبحت في العلماء والمشايخ ومن أشهرهم في التاريخ الجزائري في العصر الوسيط الخطيب ابن الخراط أبوعبد الله محمد بن عبد الله بن محمد المعافري القلعي[6]، والشيخ عيسى بن أحمد الهنديسي ابن الشاط البجائي خطيب جامع بجاية[7]، والخطيب محمد بن عيسى أزبار من كبار علماء وادي ميزاب، والخطيب أحمد بن باديس أبوالعباس القسنطيني، والخطيب الفقيه

1)– يوسف القرضاوي، خطابنا الإسلامي في ظل العولمة، دار الشروق، القاهرة، ط1،2004، ص25.

2)– نفس المرجع، ص16.

3) سعود بن إبراهيم بن محمد الشريم، الشامل في فقه الخطيب والخطبة، دار الوطن للنشر، ص11.

4)– الآية 214، سورة الشعراء.

5)– نفس المرجع، 12.

6)– يحي بوعزيز، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة، دار الغرب الإسلامي، بيروت،ط1، 1995، ج1، ص36.

7)– نفس المرجع، ص37.

المالكي حسن بن خلف الله بن حسن بن أبي القاسم بن ميمون بن باديس القيسي القسنطيني[1]. واتسع نطاقها في مساجدنا اليوم.

4- مكونات الخطاب الديني

يمكننا أن نرُدَّ مكونات الخطاب الإسلامي إلى نوعين: المكون الشرعي المتمثل في الوحي الإلهي من قرآن وسنة نبوية صحيحة وهوأصل الخطاب الإسلامي ومنطلقه ومرجعيته الثابتة الدائمة، لكونه صادرا عن الله سبحانه الذي أبدع الوجود كله. والمكون البشري الذي يعود إلى اجتهادات البشر في الفقه والاستنباط من النصوص الشرعية[2].

ثانيا : المرجعية الدينية الوطنية للخطاب المسجدي في التاريخ الجزائري

من خلال استقرائنا جملة من الخطب المسجدية في الجزائر لعدد من الخطباء وجدنا اتفاقا واضحا في الاستدلال على المواضيع المطروحة بأحاديث مطروقة يكثر طرحها وذكرها مع أنّ هناك أحاديث يجهلها ويغفل عنها الكثير من الأئمة في الوقت الحاضر، وليس هذا احتقارا أوتقليلا من شأنها، ولكن نريد أن نصل إلى مبتغانا وهوالمرجعية التي يقصد بها" الإطار الكلي والأساسي المنهجي، المستند إلى مصادر وأدلة معينة لتكوين معرفة ما أوإدراك ما يبني عليه قول أومذهب، أواتجاه يتمثل في الواقع علما أوعملا"[3].

والغاية من هذا الحديث فتح المجال للخطباء للتنقيب عن المرجعية الدينية الوطنية في بطون كتب التراث الإسلامي الجزائري، الذي يزخر باجتهادات في العقيدة والفقه والخروج بالفوائد، وهوما يحتاج إليه الجيل المعاصر أشد الحاجة للاستفادة والاطلاع عليه. فهل هناك مرجعية دينية وطنية يعتمد عليها الخطاب المسجدي؟

عرفت الجزائر منذ الفتح الإسلامي لها دخول عدة اتجاهات مذهبية عقدية وفقهية ؛ بحيث تعايش المذهب المالكي والإباضي، والحنفي بعد خضوعه للحكم العثماني، لكنه سرعان ما تقلص، بسب نصرة المذهب المالكي الذي توطدت أركانه، وقويت دعائمه حتى غدا المذهب السائد في الجزائر. والمنحنى البياني يوضح قوة الفقهاء المالكية في الجزائر من الفتح حتى نهاية العهد العثماني.

1)- عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر من الفتح إلى الوقت الحاضر، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة،ط2، 1980، ص12،27،28.

2)- الإسلام وتطوير الخطاب الديني، رابطة الجامعات الإسلامية، ص 67.

3)- للتفاصيل عن المرجعية أنظر: سعيد بن ناصر الغامدي، "المرجعية معناها وأهميتها وأقسامها"، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد 50، رجب1431هـ، ص ص 369-436.

الجدول رقم"1" إحصائيات حول عدد الفقهاء في الجزائر حسب المذهب من خلال كتاب: عادل نويهض

المذهب	مالكي	شافعي	حنفي	إباضي
النسبة%	%94,52	%0,23	%1,42	%3,80

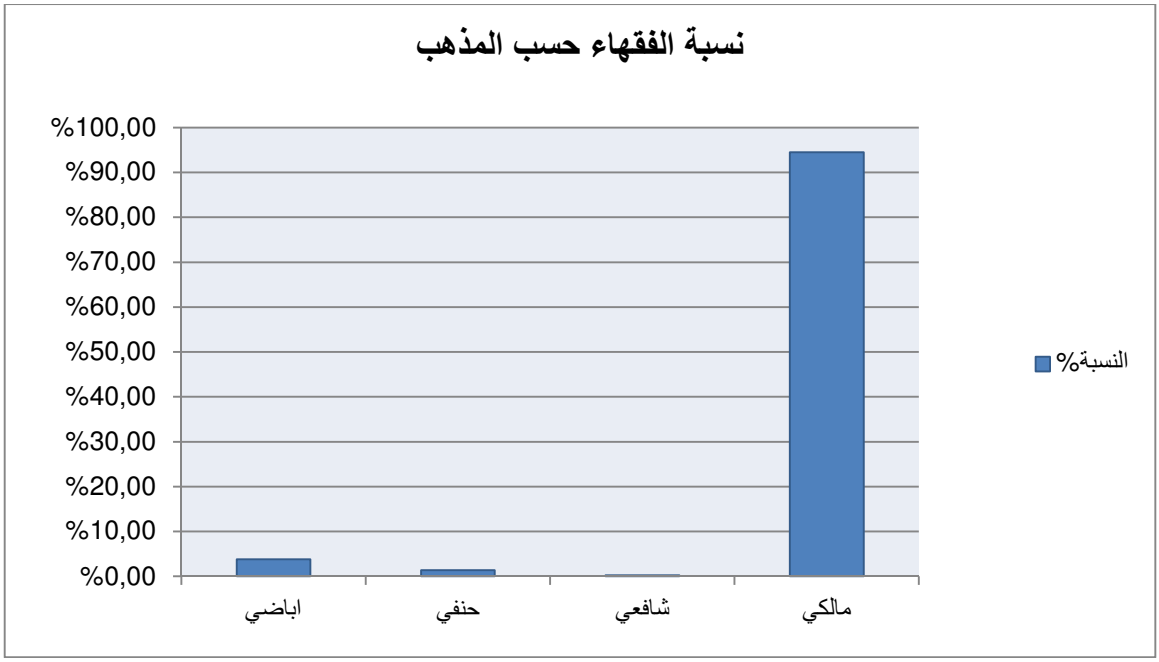

إذن يمكن القول أنّ هناك مرجعية دينية وطنية فيما كتبه علماء الجزائر في العلوم الإسلامية فلقد حفل التاريخ الفقهي الإسلامي بالجزائر بعصور المجتهدين الذين أثروا في الفكر الإسلامي وبينوا الثوابت واجتهدوا في المتغيرات. فيقول الحفناوي في ذلك :" فالظاهر أنّ القطر الجزائري قد اجتهد قديما في طلب العلم بجميع أسبابه وأتاه من سائر أبوابه، ووقف على معقوله ومنقوله، فتمكن من أصوله وفصوله، وكان لعلوم وقته جامعا ولراياته رافعا مثل أخويه المغربين الأقصى والأدنى، فظهر في الأقاليم بدره واشتهر في التاريخ قدره بعلماء بنوا تأليفهم على

أركان التحقيق وحصنوها بأسوار التدقيق، فكانوا في عصورهم نجوم اهتداء وأئمة اقتداء، ولكن طواهم وأضرابهم فلك الانقلاب في مغارب الأفول"[1].

وفي هذا المقام يتعذر علينا إيراد كل ما كتبه علماء الجزائر في مجال العلوم الإسلامية لكثرتها ووفرتها، فالإنتاج غزير ومتعدد المشارب لتتعدد قضايا الفقه نفسه، ومن جهة أخرى فنحن لم نطلع على كل هذا الإنتاج الذي لا يكاد يخلوفي أي فترة من تاريخ الجزائر في كتاب عادل نويهض" **أعلام الجزائر من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر**". ومن هذا المنطلق نسعى إلى تحديد نماذج لأعلام المرجعية الدينية الوطنية الّذين ساهموا في الفقه وأصوله، والحديث وعلومه، وكتبوا في العقيدة والتوحيد. ونصنفهم حسب:

1- المرجعية العقدية:

علم الكلام وعلم التوحيد على حَدٍّ سواء من أهم العلوم، فقد عرفه مصطفى الرصافي في القرن الثاني عشر بما يلي:" علم الكلام أوثق العلوم دليلا وأوضحها سبيلا، وأشرفها فوائد، وانجحها مقاصد، إذ تعرف ذات الحق وصفاته، ويصرف عنه ما لا يليق به ولا يقبل تقبله ذاته"[2]، ويضيف وزير الشؤون الدينية:" وليس أستاذ العقيدة في معهد تكوين الأئمة... إلا ورثة السنوسي والأخضري وأمثالهما الذين ورثوا هذا المنهج في فهم العقيدة وتدريسها عن أبي الحسن الأشعري، وأبي زيد القيرواني، وهم الذين ترجموا عقيدة السلف تفي بحاجة عقل زمانهم، فدافعوا عن الشبهات التي أثارها..أصحاب الفلسفات والأفكار الوافدة مع توسع الفتح الإسلامي"[3]. ونظرا لهذه الأهمية نذكر بعض ممن اهتموا بالتأليف في مجال العقيدة:

- **أحمد بن قاسم بن محمد بن ساسي التميمي البوني**(1063-1129هـ/1652-1726م)[4]، من كبار فقهاء المالكية، عالم بالحديث، ولد ببونة بعنابة شرقي الجزائر، له كتب كثيرة عددت بمائة كتاب نذكر منها في العقيدة:

1)- أبو القاسم الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، موفم للنشر(1991م)، ج1،ص1.

2)- أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي، المؤسسة الوطنية للكتاب(1985م)، ج2، ص91.

3)- أبو عبد الله غلام الله، المرجع السابق، ص4.

4)- عادل نويهض، المرجع السابق، ص 49 ، ص50/ محمد إبراهيم علي ، اصطلاح المذهب عند المالكية،ط1(2000م)، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، مكة المكرمة. ص530.

- فتح الأعلاق على وجوه مسائل خليل بن إسحاق.
- النور الضاوي على عقيدة الطحاوي.
- النفحة المكية في نظم العقيدة السبكية.
- فتح المعيد بنظم عقيدة ابن دقيق العيد.
- المعارف الأنسية بنظم العقيدة القدسية.
- الفتح المتوالي بنظم عقيدة الغزالي.
- نظم عقيدة الرسالة.
- نظم العقيدة الوسطى للسنوسي.
- نظم عقيدة ابن حاجب.

• **محمد يوسف بن عمر بن شعيب أبوعبد الله السنوسي** (832-895هـ/1428-1490م)[1] كبير علماء تلمسان وزهادها في عصره، عالم في التفسير والحديث وعلم التوحيد، وله:

- عقيدة أهل التوحيد ويسمى العقيدة الصغرى.
- العقيدة الوسطى.
- شرح صغرى الصغرى.

• **محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق**(766-842هـ/1364-1437م)[2]، المعروف بالحفيد، فقيه حجة في المذهب المالكي، عالم بالأصول، حافظ للحديث، وله في العقيدة: الآيات الواضحات في وجه دلالة المعجزات. عقيدة التوحيد المخرجة من ظلمة التقليد.

• **محمد بن عبد الرحمن الديسي**(1270-1340هـ/1854-1922م)[3]، مقرئ نحوي، متكلم أصولي، فقيه مالكي، ولد في قرية الديس بالصحراء الغربية في جنوب الجزائر، نبغ في العلوم الشرعية ومن كتبه:- درة عقد الجيد في عقائد علم التوحيد.

- شرح أرجوزة التوحيد للشيخ شعيب التلمساني.
- العقيدة الفريدة منظومة في التوحيد.

• **أحمد بن الطيب بن محمد الصالح بن سليمان العيساوي الزواوي**(ت1251هـ/1836م)[4] من كبار علماء المالكية، من أثاره: - الدرة المكنونة أرجوزة في عقائد التوحيد.وتكملة الفوائد في تحرير العقائد.

2- المرجعية الفقهية:

عندما نتحدث عن الإنتاج الفقهي في الجزائر فمن الطبيعي أننا سنركز على إنتاج الفقه المالكي الذي تنوعت فنونه الشرعية من الأصول

1)- عادل نويهض، المرجع السابق، ص185.
2)- ابن مريم، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1986، ص201/احمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تحقيق عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات دار الكتاب، طرابلس، ط2(2000م)، ص499-508.
3)- عادل نويهض، المرجع السابق، ص142.
4)- نفس المرجع، ص161

والفرائض والفتاوى والأحكام، والشروح والحواشي وغيرها مما يتصل بالعبادات والمعاملات. ومن أعظم الفقهاء الذين عرفتهم الجزائر تدريسا وتأليفا نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- **أبوجعفر أحمد بن نصر الداودي** (ت 402هـ/1011م)[1] عالم من أئمة المالكية، أصله من مدينة مسيلة، وقف ضد الشيعة الفاطميين وكفر كل من يدعوهم على المنابر، ومن كتبه:
  - النامي وهوشرح لكتاب الموطأ مالك في الفقه والحديث.
  - النصيحة، وهوشرح كتاب صحيح البخاري في الحديث.
  - كتاب تفسير القرآن الكريم.
  - الواعي في الفقه.
  - الإيضاح في الرد على القدرية.
- **عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي**،(786-875هـ/1384-1470م)[2] من كبار المفسرين وأعيان الجزائر وعلمائها، ولد ونشأ بناحية وادي يسر بالجنوب الشرقي من مدينة الجزائر، له أكثر من تسعين كتابا منها:
  - الجواهر الحسان في تفسير القرآن.
  - روضة الأنوار ونزهة الأخيار في الفقه.
  - جامع الأمهات في أحكام العبادات.
  - الذهب الإبريز في غريب القرآن العزيز.
  - الأنوار المضيئة في الجمع بين الشريعة والحقيقة.
  - الإرشاد في مصالح العباد.
  - رياض الصالحين.
  - إرشاد السالك.
  - العلوم الفاخرة في النظر في أمور الآخرة.
- **أحمد بن محمد بن عبد الرحمن المغراوي التلمساني**(782-845هـ/1280-1441م)[3]، مفسر ومحدث، أصولي، درس في المدرسة اليعقوبية. ومن كتبه:
  - تفسير الفاتحة، شرح التلمسانية في الفرائض، مقدمة في التفسير، منتهى التوضيح في عمل الفرائض، وأجوبة فقهية(مخطوط).
- **أبوالعباس أحمد بن يحي بن محمد الونشريسي التلمساني** (ت914 هـ)حامل لواء المذهب المالكي والمنظر فيه، انتهت إليه الرياسة، ولم يكن له نظير في عصره، له عدة مؤلفات أشهرها **المعيار المعرب والجامع المغرب عن**

1)- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص30/محمد بن أحمد أبي راس الناصري، عجائب الأسفار ولطائف الأخبار، تحقيق محمد غالم، منشورات crasc، الجزائر2008، ج2، ص27.

2)- عادل نويهض، المرجع السابق، ص90.

3)- نفس المرجع، ص156.

فتاوي علماء افريقية والأندلس والمغرب الذي جمع فأوعى وأحاط بالفقه المالكي أصلا وفرعا[1]، ويشيد المحقق بمكانته بقوله:" أما مكانة المعيار فتنجلي في اهتمام فقهاء الأمصار به منذ عصر المؤلف إلى أيامنا، حتى لا تكاد تجد كتابا فقهيا ألف بعده إلا وفيه نقول عنه، أوإحالات عليه... ولقد رأيت الكثير من علماء العدوتين بالمعيار"[2].

وفي السياق نفسه قال أبوالقاسم سعد الله: "لودرس الباحثون كتاب المعيار دراسة اجتماعية لخرجوا منه بكتر كبير في معرفة أحوال العصر وأحوال المجتمع المغربي عامة بالإضافة إلى معرفة آراء المؤلف في محيطه وقضايا عصره، فنوازل البدع والإجازة في التعليم، والفتوى، وسماع الموسيقى، والتصوير، وحكم حلقات الذكر، وقضية القياس والموقف من التصوف ورجاله، ومن تقليد العلماء واستقلالهم. كلها أمور تستحق اهتمام اليوم"[3]، ومن أثاره أيضا:

- إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك.
- عدة البروق في جمع ما في المذهب من الجموع والفروق.
- المنهج الفائق، والمنهل الرائق، والمغنى اللائق بآداب الموثق وأحكام الوثائق.
- مختصر أحكام البرزلي.

3- إحصائيات حول إجتهادات علماء الجزائر في العلوم الإسلامية من خلال تراجم عادل نويهض

لقد كفانا عادل نويهض مؤونة البحث عن تراجم علماء الجزائر التي تم جمعها والتنقيب عنها من مختلف المصادر، وتقدر بحوالي 837 ترجمة من فقيه وعالم وأديب، وعليه استقينا منها حوالي 418 ترجمة عالمة في الفقه المالكي وتم تصنيف مؤلفاتهم كما هوموضح في الجدول رقم"1"، وتحويلها إلى عملية رقمية. وذلك رغبة في تقديم إحصائيات على وجه التقريب قاصدين تسليط الضوء على اجتهادات علماء الجزائر في العلوم الإسلامية ممن ذكرت مصنفاتهم.

---

1)- عمر الجيدي، مباحث في المذهب المالكي، ط1،1991، ص82.

2)- الونشريسي أحمد بن يحيى، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء افريقية والمغرب، تحت إشراف محمد الحجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981، مقدمة التحقيق.

3)- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق،ج2، ص123.

الجدول رقم "2" اجتهادات علماء الجزائر في العلوم الإسلامية

العلوم الإسلامية	عـــــــدد الدراسات	نســـــــبة الاجتهاد%
1. الفقه	59	%14.11
2. الحديث	57	%17.94
3. الأحكام	10	%2.39
4. العقيدة	39	%9.33
5. الحواشي	36	%8.16
6. الشروح	142	%33.97
7. الفتاوي	28	%6.69
8. المختصرات	17	%4.04
9. النظم	15	%3.58
10. الأرجوزة	15	%3.58

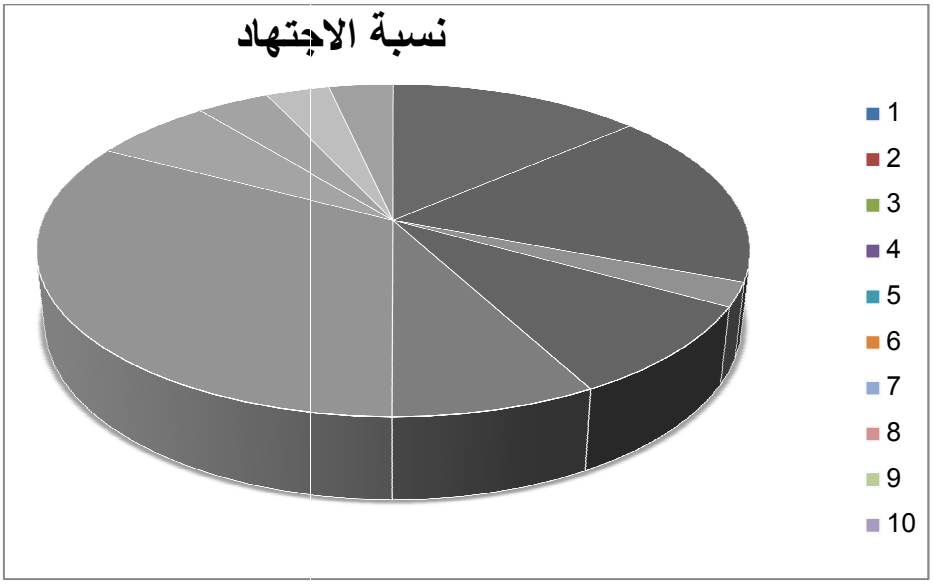

إنّ الظاهر من خلال الشكل البياني أنّ أبرز شئ امتاز به علماء الجزائر خدمتهم للمصنفات الحديثية بالدرجة الأولى خدمة فقهية تدريساً وتأليفا، نظرا لقوة الحفظ التي كانوا يمتازون بها فكثرت الشروح والحواشي خاصة على كتاب مختصر البخاري. كما سمحت الاجتهادات الفقهية في مجال الفرائض والعبادات بتطور الفقه على حساب العلوم الاخرى كالفتاوي التي تختلف بدوها حسب درجة العالم وعدد التلاميذ ونوعية الفتوى.أما المختصرات والأحكام فإن مكانتها متواضعة مقارنة مع الإنتاج الفقهي الذي تلازم انتاجه مع الفكر العقدي في المغرب الأوسط.

الجدول رقم"3" نسبة توزيع العلماء في الجزائر

المناطق	الغرب	الوسط	الشرق	الصحراء
النسبة%	%46,19	%15,95	%34,28	%3,57

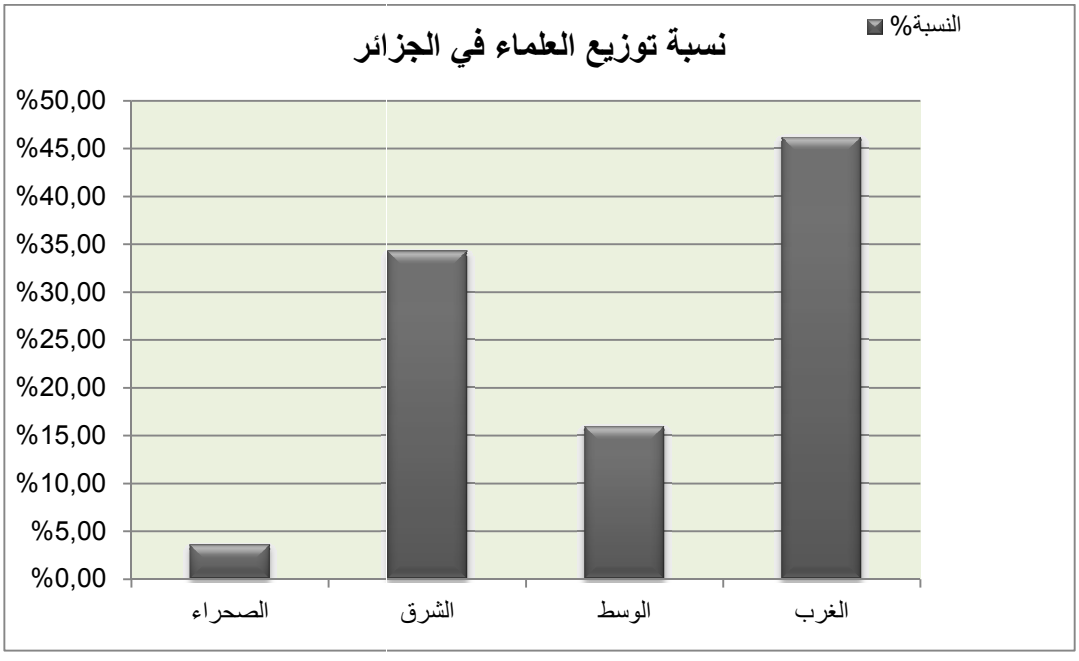

من الصعب تحديد عدد علماء الجزائر ولكننا قمنا قدر المستطاع التنويه لوجودها من مختلف الدراسات، والظاهر من خلال الرسم البياني أنّ منطقة الغرب الجزائري استحوذت على اكبر نسبة من الفقهاء باعتبارها منطقة استقطاب لفقهاء من بلاد الأندلس والمغرب الأقصى، فقد أنجبت تلمسان في عهودها الزاهرة أعظم الفقهاء الذين عرفتهم الجزائر تدريسا وتأليفا، ومن ابرز العائلات التلمسانية التي اهتمت بالفقه عائلة الونشريسي والمغيلي والمقري والعقباني[1]. كما نافست كل من مازونة وغدامس ووهران علماء مدينة تلمسان في ميدان الفقه.

وحظيت منطقة الشرق الجزائري بمكانتها العلمية في الدراسات الشرعية، فقد كانت المدن قسنطينة، وبجاية، وعنابة، وبسكرة مركزا للنشاط الفقهي باعتبارها معبرا يعبره العلماء الجزائريون في رحلتهم إلى الحج أوإلى طلب العلم في المشرق الإسلامي. ورغم مكانة بعض علماء الجزائر العلمية في الوسط، إلا أنها لم تستطع منافسة الإنتاج الفقهي لعلماء الغرب أوشرقها. وإذا انحدرنا إلى الجنوب وجدنا الفقه الاباضي المسيطر على وادي ميزاب، وبالتالي تقل دراسات علماء الصحراء في الفقه المالكي.

إنّ هذا التوزيع الجغرافي للإنتاج الفقهي لا يدل إلا على أنها إشارات ثابتة في المصادر التاريخية تبين مدى مساهمة علماء الجزائر في العلوم الشرعية في مختلف القطر الجزائري، ولوعثر على هذه المؤلفات وتم تحقيقها لأثرت المكتبة الإسلامية والدراسات الفقهية على الخصوص بمادة غزيرة ينهل منها الخطباء.

ثالثا: واقع الخطاب المسجدي في الجزائر

يتعرض الخطاب الديني بمرور الزمن إلى تحكم الواقع بمصيره فيصبح رهينا للتطوير والتغيير، فيكتسي صبغة خاصة وذلك حسب ما أورده الدكتور يوسف القرضاوي:"وإذا كان المحققون من أئمة الدين وفقهائه قد قرَّروا أنّ الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والحال، والفتوى تتعلق بأحكام الشرع فإنّ نفس هذا المنطق يقول: إنّ تغيير الدعوة أوالخطاب يتغير بتغير الزمان والمكان والعرف والحال أحق وأولى"[2]، ومنه فإنّ الخطاب الديني الإسلامي

1)- للتفاصيل عن هذه الأسر التلمسانية أنظر يحي بوعزيز، مدينة تلمسان عاصمة المغرب الأوسط، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر،2003، ص75-ص278.

2)- يوسف القرضاوي، المرجع السابق، ص17.

يستند إلى التراث الإسلامي أولا، وكذا إلى الواقع الاجتماعي الذي يعتبر الموجه والمرشد له.

لكن وقبل الدخول في تفاصيل حيثيات الخطاب المسجدي لا بد من تحديد بعض الأطر المنهجية التي تمكننا من التوغل في هذا الموضوع الهام والتطرق إلى ما هوغير معلن ومصرح عنه، وانطلقنا من تساؤلات من أجل استكشاف مضامين الخطاب المسجدي والمتعلقة بطبيعة وخصائص الخطاب الديني المسجدي في الجزائر، وعن الفاعلين ومؤسسي الخطاب والقائمين عليه.

- **الخطاب المسجدي والهوية الوطنية**

باعتبار أنّ المسجد جهاز إيديولوجي للدولة فإنّه يخضع لمقاييسها وأنظمتها وإنّه لابد من أن يتماشى المسجد مع المؤسسات الاجتماعية بشكل عام، فموضوع الخطاب يكون حسب المناسبات الوطنية والدينية والاجتماعية للمجتمع، وأصبحت تقترن بعمليات التعبئة الفكرية والروحية لمواجهة المشاكل والصعوبات؛ حيث دعت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف إلى ضرورة تسخير الخطاب المسجدي للحفاظ على الذاكرة الوطنية وحماية الوحدة وغرس حب الوطن في نفوس الناشئة، محذرة من كل عوامل الانقسام والتشتيت من خلال زرع النعرات ونسيان الأمجاد وسط الأجيال، أي أنّ "الخطاب المسجدي ينبغي أن يخضع إلى أرضية موحدة الأهداف تسعى إلى التذكير بأمجاد وتاريخ هذا الوطن وتحارب سياسة النسيان والغفلة، وتعمل على توحيد أبناء الوطن مع غرس أسس المواطنة والفضيلة في نفوس الأجيال الصاعدة"[1].

وأكد سعيد معول مدير التكوين وتحسين المستوى بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف في ندوة حول الخطاب المسجدي "بعدم القبول لأي تمزق لوحدة ووطنية الجزائر لا باسم الدين ولا العروبة ولا العرق ولا الأحزاب" وأضاف قائلا:" إنّنا لسنا على شيء إلا إذا استطعنا أن نجعل شبابنا أمة واحدة وعلمناه كيف يعشق كل ذرة من تراب الجزائر ويستلذ ثمارها"[2].

وهذا من أجل الحفاظ على الذاكرة الجماعية وعلاج الآفات الاجتماعية التي تنخر جسم المجتمع.

1) - ق.و / واج " وزارة الشؤون الدينية دعت خطباء المساجد إلى إبراز أسس المواطنة، جريدة الفجر 2010/03/24

2)- نفس المرجع

ولتشديد الرقابة على الخطاب المسجدي قررت الوزارة المعنية إشراك ممثلين عن وزارات الدفاع الوطني والداخلية والجماعات المحلية والعدل، في إدارة مجلس التوجيه المسيّر للمدرسة الوطنية لتكوين وتحسين مستوى إطارات إدارة الشؤون الدينية والأوقاف، وهذا من أجل إشراك هذه القطاعات الحساسة لإعطاء توجيهاتها في البرامج التكوينية للأئمة لتجنيب الجزائر ما حدث من انحراف خلال سنوات التسعينات[1].

وهذا ما يجنب الأئمة التحدث في النّاس بما يخالف توجه الحكومة وخصائص المجتمع الجزائري ومكوناته وتراثه[2]. وهنا تطرح مسألة توحيد خطبة الجمعة.

- **توحيد خطبة الجمعة**

إنّ الخطاب الديني داخل المسجد يتوجه إلى فئات متفاوتة كل بحسب مستواه التعليمي أوالثقافي، وبحسب مكانته السوسيواقتصادية ومهنته وظروفه الخاصة، وعليه فإنّ الخطاب المسجدي يختلف حسب هذه المستويات باختلاف همومها ومشاغلها. بمعنى أنّ دروس الوعظ والإرشاد وخطب الجمعة محكومة كلها بالواقع الاجتماعي (الهم الاجتماعي) ومراقبته ومعايشته دونما انفصال عنه، فهل يمكن إعداد وتوزيع خطبة الجمعة من طرف الوزارة الوصية؟

لقد صرح لنا أحد مدراء الشؤون الدينية أنّ الإدارة لم تسبق أن راسلت الإمام لإجباره على تناول خطبة معينة ما عدا ما تعلّق ببعض المناسبات الخاصة والهامة أوالظروف التي تمر بها البلاد.كما أكد الأئمة الذين التقينا بهم أنّ الخطاب المسجدي هواجتهاد فردي، أما الإدارة فهي تقترح وأحيانا تنصح الأئمة دون إجبارهم للتطرق لمواضيع حسب ما تقتضيه الضرورة كالمستجدات العالمية وما يحدث في مختلف الدول إضافة إلى ما تطرحه أحداث وطنية كذكرى الثورة الجزائرية.

وعن تحكم الوزارة في الخطب عبر المساجد وتوجيهها، نفى ممثلها ذلك قائلا "في كل ولاية يوجد مجلس علمي يضم خيرة الأئمة

---

1)- حميد زعاطشي، "لتشديد الرقابة على الخطاب الديني وزارتا الدفاع والداخلية تشاركان في تكوين الأئمة" ، الخبر اليومية الجزائرية، 2010/10/7، العدد6139.

2)-فتيحة بورويبة، "الحكومة تحكم قبضتها على قطاع الشؤون الدينية لتفادي أوضاع التسعينات"، صحيفة الرياض اليومية، ، مؤسسة اليمامة 2005/03/29، العدد 13425.

على مستوى الولاية، يوجّه تحت إشراف مدير الشؤون الدينية فتتم دراسة الجوانب العلمية لمختلف القضايا التي يمكن التطرق إليها من خلال الخطب عبر المنابر"، مضيفا أنّه "يتم اقتراح مواضيع دورية كل ثلاثي ليتناولها الأئمة في خطب وتقترح المحاور ويفتح الباب لاجتهادات الأئمة لتكييفها حسب سكان المنطقة التي يعيشون فيها"[1].

فبالرغم من أنّ هناك مراقبة على مختلف الخطب المسجدية، إلا أنّ المواضيع النهائية ترجع إلى الإمام نفسه، وهنا تطرح مقدرة هذا الإمام على مواجهة المشاكل المطروحة في حيه والتصدي لها، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل فئة.

- **الخطباء وترتيب الأولويات**

يقصد بالخطيب مرسل الخطاب، ومرسل الخطاب المسجدي في بلادنا هم الأئمة الذين يتكونون من إمام أستاذ رئيسي، إمام أستاذ، إمام مدرس وإمام معلم، الذين يساهمون في ترقية الخطب المنبرية والدروس المسجدية ولهم وظيفة إلقاء دروس الوعظ والإرشاد دون غيرهم[2]، لكن وأمام العجز الذي يعرفه القطاع ونقص الأئمة في بلادنا أصبح بإمكان سلك معلمي القران الكريم والمتكون من أساتذة التعليم القرآني ومعلمي القران الكريم، وسلك أعوان المساجد من مؤذن وقيم إلقاء الخطاب المسجدي شريطة أن يكون له تكليف من إدارة الشؤون الدينية. ويتم توظيف وترقية هؤلاء الخطباء حسب شروط تم وضعها بالتفصيل في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد73، 28ديسمبر 2008. والجدول التالي يبين شروط توظيف كل من الأئمة ومعلمي القران الكريم وكدا أعوان المساجد.

1) ه.ع،"شروط صارمة لعضوية الجمعيات الدينية والتوظيف في الإمامة"، النصر يومية إخبارية وطنية، الإثنين 05/2/ 2011 ، العدد: 13473.

2) الجريدة الرسمية، المادة 34 الخاصة بتحديد مهام الأئمة، ص30.

الجدول رقم (04): شـــروط تـــوظيف خطبـــاء المســـاجد في الجزائر.

شروط توظيف الخطباء		
سلك الأئمة	إمام أستاذ رئيسي	شهادة ماجيستار أومايعادلهـــا في العلـــوم الإســـلامية والحافظون للقران الكريم كاملا
	إمام أستاذ	شهادة ليسانس أوما يعادلهـــا في العلـــوم الإســـلامية والحافظون للقران الكريم
	إمام أستاذ	شهادة حفظ القران الكريم كاملا المتحصل عليها بعـــد الطور الرابع من التعليم القرآني أوالحائزون على مستوى الثالثة ثانوي الحافظون للقرآن الكريم كاملا.
	إمام معلم	رتبة أيلة إلى الزوال
سلك معلمي القران الكريم	أستاذ التعليم القرآني	شهادة حفظ القران الكريم كاملا المتحصل عليها بعـــد الطور الثالث من التعليم القرآني أوالحائزون على مستوى الثانية ثانوي الحافظون للقران الكريم كاملا.
	معلم القران الكريم	رتبة أيلة إلى الزوال
سلك أعوان المساجد	مؤذن	مستوى أولى ثانوي والحافظون لنصف القران الكريم.
	قيم	مستوى الرابعة متوسط والحافظون لنصـــف القـــران الكريم.

أما فيما يخص الترقيات فإنّه يسمح للّذي تتجاوز مدة عمله 5 سنوات الانتقال إلى رتبة أعلى على أساس امتحان مهني، كما تتم علـــى أســـاس الاختيار للذي يفـــوق عملـــه في المنصـــب 10 سنوات. بالإضافة إلى هذه الشـــروط يســـمح لأعوان المساجد الترقية إذا أتموا حفظ القـــران الكريم كاملا.

- **تأطيـــــر المســـاجد**

أكد وزير الشؤون الدينيـــة والأوقـــاف الجزائرية في تصريح له مع جريـــدة النصـــر[1] تسجيل تطور ملموس في تأطير المساجد خلال الخماسي المنصرم حيث انتقل عـــدد المناصـــب المالية الخاصة بالأئمة من 16 ألف و158 ســـنة 2005 إلى 19 ألف و158 منصب سنة 2010م[2].

ومن أجل التخفيف من العجز وتحســـين نوعية تأطير المساجد حددت الوزارة حسب ما ذكر الوزير أهدافا على المديين القريب والمتوسط من خلال المخطط الخماسي (2010-2014)، وفي هذا الصدد ذكر الوزير "غلام الله" أنّ القطـــاع سيسعى إلى رفع عدد المناصب المالية الممنوحـــة سنويا من 500 إلى 1000 منصـــب، وهـــوالأمر الذي تمت الموافقة عليه كما قال. فضـــلا عـــن توسيع 8 معاهد إسلامية لتكـــوين الإطـــارات الدينية العاملة حاليا من أجل رفع طاقة استيعابها، وكذا بناء 5 معاهد إسلامية وطنيـــة جديـــدة، ومدرسة وطنية عليا لتكوين الإطارات الدينيـــة ذات تكوين عال، وينتظر بناء 15 مدرسة قرآنية نموذجية بالنظام الداخلي لتعليم القرآن والعلـــوم الشرعية و15مدرسة قرآنيـــة أخـــرى خـــلال المخطط الموالي[3].

ولبلورة التصور الذي تريـــده الحكومـــة لدور المسجد ورسالته في المجتمع وكذلك نوع الخطاب الذي ينبغي أن يبثه. استحدثت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالجزائر مدرسة عليا لتكوين إطارات القطاع، تكون لها مهمة إعداد الأئمة من المستوى العالي.

وتتولى المدرسة ضمان التكوين التحضيري لإطارات إدارة الشـــؤون الدينيـــة والأوقـــاف وتحسين مستواهم، لشغل المناصـــب في رتـــبتي الإمام الأستاذ والإمام الأستاذ الرئيسي وســـلك المرشدات الدينيات وسلك وكلاء الأوقـــاف، إضـــافة إلى إعـــداد الدراســـات والبحـــوث والاستشـــارة في المجـــالات المتعلقـــة بمهامهـــا والمشاركة في تصور وإعداد برامج التكـــوين في المعاهد الوطنية للتكوين المتخصص التابعة لوزارة الشؤون الدينية. كما حدد المرسوم التنفيدي رقم 94-432 المؤرخ في 1994/04/27 معـــايير إنشـــاء المدارس القرانية وتنظيمها.

1)- هـــ.ع ،" شروط صارمة لعضوية الجمعيات الدينيـــة والتوظيـــف في الإمامة"، المرجع السابق.

2)- نفس المرجع.

3)- المرجع نفسه.

وفي صدد الحديث عن تكوين الأئمة الجدد فإنّ السيد وزير الشؤون الدينية "غلام الله" ينوه ويذكر دائما هؤلاء الأئمة من أجل إعادة المسجد للمجتمع الجزائري وضرورة التمسك بالمنهج الموحد للمسجد وعلى عدم عدم الخروج عن التوجيه المسطر من طرف الدولة بعدما حيد عنه في سنوات التسعينات، مع ضرورة استعادة المسجد من أيدي الذين زجوا بالمجتمع في دوامة العنف كما سبق الذكر، فالمسجد مؤسسة اجتماعية ينبغي أن تعمل في تناسق وانسجام مع المؤسسات الأخرى.

وقد اعتبر مسؤول القطاع أنّ خصوصيات المسجد في الجزائر تكمن في نصرة القرآن الكريم والتمسك به "ومن تخلى عن القرآن وذهب يبحث عن نظرة أخرى وأفكار أخرى فقد تخلى عن القدوة الصحيحة"[1] في إشارة إلى استبدال المنهج الجزائري بمناهج مستوردة من هنا وهناك، وهذا ما سيحول دون طبع المسجد بلون طائفي أوحزبي من طرف الأشخاص الذين يحملون أفكار تناقض المذهب الديني المتبع في المجتمع.

وعليه أكد الوزير غلام الله: "إنّه لا بد من اعتماد أئمة موثوق بهم، وتأهيلهم لإعادة الاعتبار للمسجد الذي دخل في متاهات التيار السلفي"[2]، ملوِّحًا باتخاذ إجراءات عقابية في حق الأئمة السلفيين الذين تصدر عنهم ما سمّاها بـ"الفتاوى الخاطئة"، أي المخالفة للمذهب المالكي.

وأكد المسؤول عن القطاع أنّ الأئمة مكلفون بالعمل في المسجد على مدار الأسبوع وطوال اليوم، مؤكدا أنّ: "المهمة صعبة حقا، لأنّ الإمام يبدأ يومه من صلاة الفجر وينتهي بعد صلاة العشاء"[3]. أي أنّ الإمام لا تتوقف مهمته في يوم الجمعة وخطبتها.

● **أسباب تحديث الخطاب المسجدي**

يعود سبب تحديث الخطاب المسجدي إلى الاعتبارات التالية:

الاعتبار التاريخي الذي يتعلق بالأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر خلال العشرية السوداء حيث كانت المساجد تعتمد على الأئمة المتطوعين بشكل أكبر، لكن بعدها انتهت تلك الحقبة التي نحن بصدد معايشة آخر آثارها على

1)- غنية قمراوي، "للحفاظ على هوية الجزائريين توحيد المرجعية الدينية المدخل الرئيس لتحقيق الأمن الفكري"، الشروق أون لاين، 2010/05/27.

2)- نفس المرجع.

3)- نفسه.

اعتبار أنّنا في مرحلة انتقالية وتحولت رؤية الإدارة إلى ضرورة تطوير المساجد وترقية أداء الأئمة.

والاعتبار التكويني يتعلق بمستوى الأئمة الذي يحتاج إلى تطوير ومتابعة، فالتكوين الذي يتلقاه الإمام غير كاف، بالنظر إلى التطورات الحاصلة والتي يجب أن يسايرها الإمام باعتباره طرفا فاعلا في المجتمع، لذا يفترض إقرار تكوين متواصل بدل اعتماد بعض الأئمة الحريصين على مواكبة بيئتهم الاجتماعية والمؤدين لرسالتهم الاجتماعية على تكوينهم العصامي.

وهناك مسألة أخرى ربما ساهمت إلى حد ما في زيادة الفجوة بين المسجد ورواده وهي مسألة انتداب الأئمة من مناطق تختلف عن المنطقة التي يتواجدون فيها ثقافيا واجتماعيا لاختلاف التصورات، فيصبح بذلك الإمام عاجزا عن مواكبة وإدراك واستيعاب الظواهر الاجتماعية والوقوف عليها، فليس كل مجتمع يفتح لك أبوابه ويتقبل منك مناقشة انشغالاته، لا سيما إن لم تكن من أهل المنطقة و لم تبذل جهودا للاندماج مع أهلها ومشاكلهم والتطرق إليها من على المنابر.

والظاهر عند المجتمع الجزائري أنّ خطب الأئمة أصبحت تتسم غالبا بسطحية المواضيع والتكرار المملّ لها التي عادة ما تكون كلاسيكية ولا تواكب أحداث الساعة والمستجدات المحلية والعالمية، فيتحوّل إلى خطاب جامد لا يتلاءم مع تطلّعات النّاس والمجتمع.

يرى العديد من المختصين ضرورة إعادة النظر في طريقة الخطاب المسجدي على نحويكون فيه أكثر واقعية، وذلك للدور الكبير الذي يمكن لبيوت الله أن تقوم به في علاج مشاكل الناس والحيلولة دون الانتشار غير المسبوق للآفات الاجتماعية التي باتت مصدر تهديد للمجتمع الجزائري. فتحوي الجزائر على حوالي 16 ألف مسجد عجزت عن التخفيف من طوفان الانحراف وسيل المشاكل التي يتخبط فيها النّاس، وهوما عمق الفجوة بين المواطن والمسجد الذي وجهت إليه أصابع الاتهام في العشرية السوداء، فزاد تخوف الناس وانفصالهم عنه، وبدل المكوث في المسجد للذكر والتفقه صار الشعار هو"صَلِّ وارفد سباطك".

ومن الأسباب الأخرى لتحديث الخطاب المسجدي ضعف تفعيل الخطباء المرجعية الدينية الوطنية المالكية على الواقع المعاصر، وهذا ما أكدته معاينتنا الميدانية فجاء في تصريح إمام أستاذ عندما طرحنا عليه سؤال حول المرجعية

الدينية والمراجع التي يعتمد عليها في خطابه المسجدي: "نعتمد على القران والسنة النبوية" ثم أوقف الحديث وهرع، ونفسر هذا التصرف بسببين أولهما تخوف الأئمة من التصريح بسبب الضغوطات المفروضة عليهم من الإدارة التصريح الذي قد يهز منصبهم باعتباره موظفا تابعا للدولة، وثاني سبب عدم معرفة مرجعية خطابهم أوأن خطابهم ينطلق من نصوص القرآن الكريم والأحاديث النبوية واجتهادات فردية.

5- مظاهر التجديد في الخطاب المسجدي

عندما نطرح ضرورة تجديد الخطاب المسجدي لا نقصي الثوابت الأصلية ولا المرجعية الدينية الوطنية واجتهاد علماء وفقهاء أجلاء، بل نحاول التأكيد على عدم إهمال متطلبات الواقع والمشكلات المطروحة في البيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها المسجد، فالخطاب المسجدي يحتاج إلى إصلاح شامل يشمل الخطاب في حد ذاته كما يشمل القائمين به.

أ- إحياء المرجعية الدينية الوطنية

إنّ أهمية التأكيد على تجديد الخطاب المسجدي ليس مطروحا بوصفه هوية شخصية، بل باعتبار وظيفته المرجعية، فالتجدّد كفعل ذاتي متجاوبٍ مع حاجات حقيقية. ولا شك أنّ أي مرجعية إلا وتتسم -بالضرورة- ببعض سمات المعتقد الديني، إذ لا يمكنها أن تحقق وظائف المرجعية التي يعتنقها الإنسان بوصفها منظومة اعتقاديه بشكل من الأشكال دون أن تتسم بسمات المعتقد الديني، وبذلك فإنّ المرجعية خاضعة لحتمية التجدد الذاتي انطلاقا من تلك السمات[1].

والدعوة إلى تفعيل المرجعية الفقهية المالكية والذود عنها هي تأكيد للهوية الحضارية للأمة الجزائرية الإسلامية، وهي ضمان للتفاعل التاريخي البنّاء الذي ربط بين هذه المرجعية والمرجعيات الفقهية الأصيلة التي عايشت دخول المذهب المالكي إلى الجزائر. وتبقى بذلك مهمة خدمة المرجعية الدينية مهمة الخطاب المسجدي مسؤولية مؤسسات أخرى كمصلحة التراث بوزارة الشؤون الدينية والتي يمكنها إحياء هذه المرجعية وخدمتها بالتنسيق مع الباحثين على مستوى الجامعات أومؤسسات البحث الأخرى.

1)- سمير بودينار، "تجدد الخطاب الديني أو سؤال المرجعية: قضايا فكرية"، من الموقع الالكتروني
.http://www.hiramagazine.com/archives/title/231

ب- تجـــديد الشخصيـــة الدينيـــة

إنّ المقصود بتجديد الشخصـــية الدينيـــة الحاملة والناقلة للخطاب الديني تقديم الخطاب الديني المسجدي في أفضل صورة والخروج بـــه إلى العالمية[1]، وملاحظة الفروق الجوهرية بين ما هومشترك إنساني، وما هوخصوصية حضارية مع الحرص على إبراز ثوابت الإسلام وقيمـــه الإنسانية السامية ولذلك يفتـــرض أن يكـــون صاحب أوصانع الخطاب على علم ودراية بمـــا يقدمه لجمهوره، ومتسلحاً بالفقه الإسلامي وله الإحاطة الواسعة بمجريات العلوم والتقنيـــات الاتصالية الحديثة. والالتزام بالمرجعيـــة الدينيـــة الوطنية والدفاع عنها أصبح من معايير التوظيف في منصب الإمامة[2].

فتكوين الأئمة الذي يلقـــن فيـــه الإمـــام الأساسي من علوم الدين الإسلامي ينبغـــي أن يشفع بتكوين مهني يعتمد على تبصير الإمـــام بالمستجدات والتحـــديات، وقضـــايا الأمـــة المشتركة، وتقريب مستواها في استيعاب مشاكل المجتمع لمعالجتها[3]. وحرص هذا الأخير علـــى مسايرة البيئة الاجتماعية التي يحيا بها، بالإضافة إلى انتداب أئمة ضمن نفس البيئة التي نشئوا فيها أوقريبة منها من أجل إيجاد تقارب في التصورات والانشغالات.

إذن فمن شروط القائم بالخطاب الديني أن يكون على علم ودراية بأحوال عصره وقضـــايا أمته، والاهتمام بالعلوم السياســـة والإنســـانية والإعلامية، فضلاً عن الدراية بقوانين الشـــريعة والموازنة بين الثابت والمتغير، من أجل الخروج بهذا الخطاب إلى فضاء العالمية وعدم تكـــريس التخلف عن ركبها[4].

ج- تجديد الرسالة التي يحملها الخطاب الديني

إنّ التجديد في الخطاب ورسالته هوعـــودة المجتمع الجزائري إلى إسلامه بأشكاله ومعانيـــه وشموله، وعمومه وتناسقه وتكامله، بأخلاقـــه الظاهرة، ومضمونه العظيم. ولن يكون ذلك إلا عن طريق:

1)- محمد نعيم محمد هاني ساعي، الخطاب الديني بين تحديث الدخلاء وتجديد العلماء، دار السلام، القاهرة، ط1، 2006، ص143.

2) ه.ع،"شروط صارمة لعضوية الجمعيـــات الدينيـــة والتوظيـــف في الإمامة"، المرجع السابق.

3)- أبو عبد الله غلام الله، "الأمن الفكري ومتغيرات المغالبة" ، رسالة المسجد، وزارة الشؤون الدينية ، الجزائـــر ، العـــدد6، جـــوان2009، ص50.

4)-محمد بن شاكر الشريف، تجديد الخطاب الديني بـــين التأـــصيل والتحريف، مجلة البيان، ط1، 2004، ص19.

- التنوع في أساليب تناول الموضوعات وطرح الأفكار وتلوينها بالصور من شأنه أن يضفي على الخطاب حيوية ويحظى بمقبولية عالية لدى المتلقي أما التكرار فإنّه لا يأتي بجديد ولكن الذكرى تنفع المؤمنين، فقد ردّ عن ممثل الوزارة "هذه قضايا عقائدية أخلاقية دينية وثوابت يجب التذكير بها باستمرار، وهناك متغيرات يجب أن نواكب بها العصر ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نستغني عن هذا النوع من الخطاب حتى ولومكان متكررا"[1].
- الاطلاع على التراث الإسلامي الجزائري من أجل إحداث نوع من التأثير في رواد المسجد ويحدث نوعا من التغيير في محيط المسجد باعتباره المؤسسة التي تنتج الخطاب.
- للحفاظ على هوية الجزائريين وجب توحيد المرجعية الدينية لأنها المدخل الرئيس لتحقيق "الأمن الفكري".[2]
- مراقبة وتدقيق المعلومات الدينية وتدقيقها قبل السماح بنشرها وإشاعتها من خلال العودة إلى الفقه الإسلامي بموازينه وضوابطه ومناهجه وقواعده وأصوله، وإعادته إلى مسرح الحياة بشكل متكامل[3].
- الجمع بين الأصالة والمعاصرة فهوخطاب يحرص على المعاصرة ويتمسك بالأصالة وهذا التجديد لا يعني التنكر للقديم وهذه المرونة لا تعني التنكر للثوابت ولكن هناك ثباتا للأهداف وتطورا للوسائل[4].
- مراعاة العصر الذي نعيش فيه واهتمامات أفراده، والقضايا الساخنة المطروحة في الساحة لمواجهة مثل الشيوعية والرأسمالية والقومية والعلمانية والحداثة والعولمة ونحوذلك من قضايا العصر، وهوما يسمى بواجب الوقت، أوكما يسميه العلامة القرضاوي بفقه الأولويات[5]. وفي هذا الإطار ذكّر سعيد معول- المدير الوطني للتكوين وتحسين المستوى بوزارة الشؤون الدينية- المتحدث بسياسة الحكومة في التعامل مع وضع الجزائر الجديد ضمن الشراكة مع الاتحاد الأوربي والتعاون مع الجوار في إطار الفضاء الأورو- متوسطي في ما أصبح يصطلح عليه بالعولمة «نحن مجتمع يعيش على ضفاف

1)- غنية قمراوي، "للحفاظ على هوية الجزائريين توحيد المرجعية الدينية المدخل الرئيس لتحقيق الأمن الفكري"، المرجع السابق.
2)- أبو عبد الله غلام الله، "الأمن الفكري ومتغيرات المغالبة"، المرجع السابق، ص40-51.
3)- محمد نعيم محمد هاني ساعي، المرجع السابق، ص169.
4)- عثمان علي حسن، "الخطاب العقدي بين الأصالة والمعاصرة"، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد الخامس، 2005، ص19.
5)- نفس المرجع، ص37.

- البحر الأبيض المتوسط، ويجب أن نلتزم بالمبادئ العالمية لحقوق الإنسان». وكشف سعيد معول أن هذه الرهانات سوف تصبح اعتبارات راسخة في البرنامج الذي تسطره الحكومة لقطاع الشؤون الدينية والتكوين بشكل محدد، حتى تتفادى الوصاية خروج الأئمة في خطبهم ودروسهم عن الإطار الذي رسمته الدولة، ويجنب الأئمة التحدث في الناس بما يخالف توجه الحكومة في كل المجالات[1].

1)- فتيحة بورويئة، المرجع السابق.

خاتمـــــة

أخيرا يمكن القول أنّه من خلال هذه النماذج وغيرها نكتشف أنّ الإنتاج الفقهي يســـتجيب لمختلف حاجات العصور قابل للإضافة والإثراء. والمدرسة المالكية في الجزائر بتراثها الإســـلامي تشكل فضاء خصبا ومرجعا هاما لخطباء العصر من حيث أنها تمدهم بما قد يكفيهم من مصادر التشريع الإسلامي. وهي أيضا حسب وزيـــر الشؤون الدينية" تلك المكتبـــة العظيمـــة الـــتي ورثناها في مختلف فنون العلوم الإسلامية، ممـــا يلقن المبتدي ويتيح الاجتهاد للمنتهى، وإن كان جله مخطوطا وبعضه مفقودا، تخطفته يد فـــاجرة فخلعت من ذاكرة الأمة مركبا من مركباها، أما بعضه الأخر فمهجور بفعل الجهل بذات اليد، وازدراء جهد القريب"[1]. ومثل هذا الاجتـــهاد في البحث عن المرجعية الوطنية السابقة الـــذكر والاطلاع على التراث الإسلامي مـــن خـــلال البحث عن هذه المخطوطات وتحقيقها من قبل الباحثين. وكل هذا سيساعدنا علـــى زيـــادة المقدرة التوليدية للمنظومة الفقهية وعلى تنميـــة العلوم لدى الأئمة وتبقى هذه المهمـــة منوطـــة بوزارة الشؤون الدينية، كما سيساعد المسلمين في الجزائر على ترسيخ أقدامهم على أرضـــيتهم العقائدية.

1- أبو عبد الله غلام الله، "معالم مرجعيتنا الدينية"، المرجع الســـابق، ص5.

قائمة المصادر والمراجع:

1- المصـــــادر

القرآن الكريم.

ابن منظور، لسان العرب،دار صادر، بيروت(د.ت)، ج1.

أبوالقاسم الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، موفم للنشر،1991، ج1.

ابن مريم، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

احمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تحقيق عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات دار الكتاب، طرابلس، ط2، 2000.

محمد بن أحمد أبي راس الناصري، عجائب الأسفار ولطائف الأخبار، تحقيق محمد غالم، منشورات crasc، الجزائر، 2008، ج2.

الونشريسي أحمد بن يحي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء افريقية والمغرب، تحت إشراف محمد الحجي، دار الغرب الإســـلامي، بـــيروت، 1981، مقدمة التحقيق.

2- المراجـــــع

أبوالقاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ج2.

سعد البازعي وميجان الرويلي، دليل الناقد العربي، المركز الثقافي العربي، ط2، 2000.

سعود بن إبراهيم بن محمد الشريم، الشامل في فقه الخطيب والخطبة، دار الوطن للنشر.

علي أومليل، الخطاب التاريخي، دراسة لمنهجية ابن خلدون، ط1، مطبعة النجاح، دار البيضاء، 1984.

عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر من الفتح إلى الوقت الحاضر، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة، ط2، 1980.

عمر الجيدي، مباحث في المذهب المالكي، ط1،1991.

محمد نعيم محمد هاني ساعي، الخطاب الديني بين تحديث الدخلاء وتجديد العلماء، دار السلام، القاهرة، ط1، 2006.

محمد بن شاكر الشريف، تجديد الخطاب الديني بين التأـــصيل والتحريف، ط1، مجلة البيان، 2004.

محمد إبراهيم علي،اصطلاح المذهب عند المالكية، ط1،2000، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، مكة المكرمة.

يوسف القرضاوي، خطابنا الإسلامي في ظل العولمة، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2004.

يحي بوعزيز، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة،ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،ط1،1995.

يحي بوعزيز، مدينة تلمسان عاصمة المغرب الأوسط، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر،2003.

- Lalande, Vocabulaire, technique et critiques de la philosophie, Parie, Presses de France,1996.

3- المجلات والجـــرائد

أبوعبد الله غلام الله، "معالم مرجعيتنا الدينية"، رسالة المسجد، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، السنة7، العدد6، جوان2009.

أبوعبد الله غلام الله، "الأمن الفكري ومتغيرات المغالبة"، رسالة المسجد، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، السنة7، العدد6، جوان2009.

حميد زعاطشي، "لتشديد الرقابة على الخطاب الديني وزارتا الدفاع والداخلية تشاركان في تكوين الأئمـــة"، الخـــبر اليوميـــة الجزائريـــة، 2010/10/7، العدد6139.

فتيحة بورورينة، "الحكومة تحكم قبضتها على قطاع الشؤون الدينية لتفادي أوضاع التسعينات"، صحيفة الرياض اليومية،، مؤسسة اليمامة 2005/03/29، العدد 13425.

سعيد بن ناصر الغامدي، "المرجعية معناها وأهميتها وأقسامها"، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد 50، رجب1431هـ، ص ص 369-436.

غنية قمراوي، " ربع أئمة الجزائر يتغيبون عن مهامهم بالمساجد"، الشروق أون لاين، 2009/04/26.

غنية قمراوي، "مدير التوجيه الديني يكشف خلال استقباله لطلبة الزوايا المحتجين: زيادات مابين 10 ألاف و23 ألف دينار في أجور الأئمة"، الشروق، 2011/03/22، العدد3240.

غنية قمراوي، "للحفاظ على هوية الجزائريين توحيد المرجعية الدينية المدخل الرئيس لتحقيق الأمن الفكري"، الشروق أون لاين، 2010/05/27.

ه.ع،"شروط صارمة لعضوية الجمعيات الدينية والتوظيف في الإمامة"، النصر يومية إخبارية وطنية، الإثنين 2/05/ 2011، العدد: 13473.

ق.و/ واج " وزارة الشؤون الدينية دعت خطباء المساجد إلى إبراز أسس المواطنة "، جريدة الفجر 2010/03/24.

عثمان علي حسن، "الخطاب العقدي بين الأصالة والمعاصرة"، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد الخامس، 2005.

الجريدة الرسمية، المادة 34 الخاصة بتحديد مهام الأئمة.

4- المواقع الالكترونية

- سمير بودينار، "تجدد الخطاب الديني أوسؤال المرجعية: قضايا فكرية"، من الموقع الالكتروني: http://www.hiramagazine.com/archives/title/231.